## محاضرة رقم / 10

### النظام المختلط بوصفه النظام الأفضل

استنتج أرسطو من دراسته الواقعية لأنماط انظمه الحكم والدساتير وخصائصها إن دستور دولته الواقعية يجب إن يجسد فكره النظام المختلط التي اتخذت لديه صوره ثائيه وتوافقا مع صورتها الثنائية عند أفلاطون في القوانين ,ولكن مع تغيير في بعض عناصرها إذ اعتقد أرسطو إن هذا النظام المختلط يجب إن يكون مركبا من الخصائص الايجابية للنظامين (الاوليغارشي والديمقراطي ) ليكون بذلك وسطا ذهبيا بينهما اسماه أحيانا النظام الدستوري وفي أحيان أخرى النظام الجمهوري وافترض إن تطبيق هذا النظام المختلط واقعيا يتطلب الجمع بين الأسس التي يقوم عليها وتلك الأسس تقوم على عناصر مختلفة بين النظامين فيحاول أرسطو إن يوحد بينهما ويجمعهما بالطريقة الآتية :-

**أولا : الأخذ بحل وسط بين المبادئ المتعارضة في النظامين :-** يأخذ من النظام الديمقراطي مبدأ المساواة السياسية , ويقررا إن المواطنين جميعاً لديهم الحق في المساهمة في الشؤون العامة دون إي ادر مالي , ومن النظام الاوليغارشي يحدد أرسطو اشتراك مالي بسيطاً على الأغنياء للمشاركة السياسية .

**ثانياً :- الجمع بين وسائل النظامين في اختيار الحكم :** وذلك عبر الأخذ من النظام الديمقراطي آلية القرعة التي تحقق المساواة , ومن النظام الاوليغارشي يعتمد وسيلة والية الانتخاب ومن الجمع بينهما يجعل بعض الوظائف تقوم بالاقتراع وأخرى بالانتخاب أو بدمجهما في بعض الأحيان .

**ثالثاً : الأجر للفقراء والغرامة على الأغنياء :-**من السائد في النظام الديمقراطي إن الفقراء حينما يسهمون في الشؤون العامة , يحصلون على اجر معين . وذلك ما يقرره أرسطو لتشجيعهم , وإما في النظم الاوليغارشية فيجب إيقاع الغرامة على كل من يتخلف من الأغنياء عن حضور اجتماعات الجمعية العامة الشعبية .

ومن خلال ماسبق, ينتج النظام المختلط والذي يعد النظام الأفضل من وجهة نظر أرسطو .والذي هو في أساسة الفلسفي إنما ينطلق من القاعدة الذهبية : الاورسطية القائلة بالفضيلة بين رذيلتين .أو ما يسمى بالوسط الذهبي.

## ● الفصل بين السلطات ووظائفها :-

يعد أرسطو أول من قسم السلطات في الدولة الى ثلاث : ( السلطة التشريعية , السلطة التنفيذية , السلطة قضائية ) . ففي جميع الدول مهما كان شكل الحكم فيها توجد ثلاث مهام أو وظائف رئيسة :-

أولا :- الوظيفة الأولى :- هي صياغة وسن المبادئ , أو القواعد العامة وهي بذلك وظيفة تشريعية .

ثانياً:- الوظيفة الثانية :- وهي تطبيق وتنفيذ تلك المبادئ والقواعد العامة السابقة , إي وظيفة تنفيذية .

ثالثاً :- الوظيفة الثالثة : فهي التي تختص في الفصل في المنازعات والدعاوى , ومن ثم العقاب على الجرائم وهي الوظيفة القضائية المناطة في المحاكم .

ويرى أرسطو انه من الضروري إلا تكون تلك الوظائف مجتمعة في يد واحدة , بل يجب إن توكل الى هيئات مختلفة , ويعبر أرسطو عن إيمانه الواضح بهذا المبدأ حين يؤكد في السياسة إن في كل دولة ثلاث أجزاء .إذا كان المجتمع حكيماً اهتم بها , فوق كل شيء ونظم شؤونها .ومتى أحسن تنظيم هذه الأجزاء الثلاثة حسن نظام الدولة كلها بالضرورة لأنها تعد دولة عادلة0